

## تداعيات أزمة اليورو المالية والاقتصادية على الاستثمار الأجنبي في دول المغرب العربي

د.سامي نافع الشيباني\*

### المقدمة:

تعرض الاقتصاد العالمي إلى العديد من الأزمات المالية والاقتصادية التي أنهكت كاهل العديد من الدول الاقتصادية الصناعية المتقدمة، حيث أمتدت آثارها إلى مختلف دول العالم فتأثرت بها اقتصاديات كل من الدول الكبرى مثل اقتصاديات دول أوروبا وأمريكا وآسيا، ولا شك أن الدول النامية تعتبر من أكثر الدول المتضررة بتلك الأزمات.

وتعتبر أزمة اليورو العالمية أحد أهم الأزمات الاقتصادية التي أثرت بشكل مباشر على اقتصاديات العديد من دول الإتحاد الأوروبي، حيث بدأت هذه الأزمة بأزمة الرهن العقاري، والديون السيادية وأستمرت حتى طالت العديد من القطاعات المالية والاقتصادية لكثير من دول الإتحاد الأوروبي الأمر الذي ترتب عليه حدوث مشاكل اقتصادية كبيرة لبعض دول الإتحاد، وازدادت المشكلة تفاقماً إثر الإنكماش الإقتصادي الذي ضرب اقتصاديات الدول المتطورة في أعقاب الأزمة الإقتصادية الشاملة منذ عام 2007 م، وما بعدها التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية وأمتدت آثارها إلى باقي دول العالم بحسب درجة الاندماج الاقتصادي لكل دولة.

ومن الملاحظ أن حدة هذه الأزمات تؤدي إلى انخفاض حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة لدى الكثير من الدول ولا سيما الدول النامية الأمر الذي ينعكس سلباً على حجم النشاط الاقتصادي والاستثماري بالنسبة لهذه الدول. حيث يتوقع المحللون الاقتصاديون من خلال تقارير البنك الدولي، أن تراجع النشاط الاقتصادي الناجم عن الأزمات المالية والاقتصادية العالمية سيكون له تأثيراً سلبياً بالغاً على النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحديداً في دول المغرب العربي وفي الدول النامية عموماً (تقرير البنك الدولي، 2009).

وعليه فإن تفاقم هذه الأزمات سوف تؤدي بدورها إلى انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدى الدول النامية عامةً ودول شمال أفريقيا والمغرب العربي خاصةً، الأمر الذي يؤثر سلباً على حجم

\* أستاذ مساعد-قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة الزيتونة

النشاط الاقتصادي لهذه الدول. وعلى هذا الأساس جاءت فكرة دراسة موضوع تداعيات أزمة اليورو المالية والاقتصادية على الاستثمار الأجنبي في دول المغرب العربي.

## 2. المشكلة البحثية:

إن تعرض الدول الصناعية المتقدمة والدول الرأسمالية في منظومة النظام الرأسمالي إلى أزمات وصددمات حادة تنعكس بدورها سلباً على البلدان التي ترتبط وتتكيف اقتصادياتها على تلك الدول مثل الدول النامية (ومن بينها دول المغرب العربي)، فتصبح دول مستقبلة للأزمات والصددمات الاقتصادية الأمر الذي يجعلها تتعرض لمشاكل اقتصادية كبيرة جداً.

عليه فإن مشكلة البحث تتركز حول موضوع تداعيات الأزمة المالية (أزمة اليورو الراهنة) وما ينتج عنها من آثار سلبية قد تطول كل مفاصل الاقتصاد العالمي بكل أشكاله، والتي تؤدي بدورها إلى انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لاقتصاديات الدول النامية بشكل عام وعلى دول المغرب العربي بشكل خاص، وذلك لارتباط العديد من الاستثمارات الأجنبية لدول الإتحاد الأوروبي بدول المغرب العربي في شتى المجالات الاستثمارية والتي من بينها السياحة والصناعات التحويلية نظراً للتقارب الجغرافي فيما بين هذه الدول.

وباعتبار أن حجم الاستثمار الأجنبي من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤدي بدورها إلى التقدم الاقتصادي، فإذا زاد حجم الاستثمار أدى إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي، وإذا انخفض حجم الاستثمار انخفض بدوره الناتج القومي الإجمالي.

وبالتالي، يمكن صياغة مشكلة البحث لهذه الدراسة في التساؤل التالي:

(ماهي أو ما مدى تداعيات الأزمة المالية "أزمة اليورو الراهنة" على الإستثمار الأجنبي في دول المغرب العربي؟).

## 3. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل عام إلى دراسة وتحليل الأزمة المالية العالمية ولاسيما أزمة اليورو الراهنة وتأثيراتها على الاستثمار الأجنبي في دول المغرب العربي، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- 1- استكشاف الإطار النظري للأزمات المالية العالمية وأبعادها المختلفة، مع التركيز على أزمة اليورو.
- 2- التعرف على مسار تطور الأزمات المالية في النظام الرأسمالي ولاسيما أزمة اليورو.
- 3- دراسة مدى تأثير الاستثمار الأجنبي بالأزمة المالية (أزمة اليورو) في دول المغرب العربي.

**4. فرضية الدراسة:**

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة في معرفة مدى تأثير الاستثمار الأجنبي بالأزمات المالية العالمية ولا سيما أزمة اليورو المالية بالنسبة لدول المغرب العربي، حيث تم صياغة فرضية هذه الدراسة على النحو التالي: "تؤثر الأزمة المالية (أزمة اليورو الراهنة) على الاستثمار الأجنبي في دول المغرب العربي"

**5. أهمية الدراسة:**

تأتي أهمية هذه الدراسة في كونها تركز على موضوع الأزمة المالية العالمية التي تأثرت بها اقتصاديات دول العالم المختلفة ولاسيما أزمة اليورو وما ترتب عنها من مشاكل اقتصادية لدول الإتحاد الأوروبي والتي تتعكس بدورها سلباً على اقتصاديات الدول النامية ودول المغرب العربي من خلال انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية لذا هذه الدول، الأمر الذي قد يؤدي إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وما يترتب عليها من آثار سلبية اقتصادية ونفسية تعود بالضرر على أفراد ومجتمعات الدول النامية جراء تداعيات هذه الأزمة.

وتكمن كذلك أهمية هذه الدراسة في أن تكون حافزاً للدول المتضررة من تلك الأزمات لتقليل الاعتماد على العالم الخارجي من أجل تلافي الآثار السلبية، وذلك من خلال الحفاظ على مكاسبها وكياناتها السياسية، عن طريق تقليل الاعتماد على التمويل الخارجي المتمثل في القروض والمساعدات.

**6. منهجية الدراسة:**

سوف تعتمد هذه الدراسة في طريقة البحث على الطريقة النوعية أو المنهج النوعي (Qualitative Method) وذلك باستخدام المنهج الاستقرائي والمنهج السردى من خلال استقراء وسرد ماتتضمنه الكتب و الدراسات والرسائل العلمية والدوريات لمعرفة درجة تأثير حجم الاستثمارات الأجنبية على دول المغرب العربي الناجمة عن تداعيات الأزمة المالية لمنطقة اليورو، وكذلك المنهج الاستنباطي الذي يعمل على الكشف عن النتائج المنطقية المترتبة على فرضية الدراسة.

أما فيما يتعلق بأدوات جمع البيانات، فسوف يعتمد الباحث على مجموعة البيانات والمعلومات المتمثلة في المصادر الثانوية مثل التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية والنشرات الاقتصادية للدول ذات العلاقة بالإضافة الى الكتب والدراسات والرسائل العلمية والدوريات، من أجل تحليلها وإستخلاص النتائج والتوصيات اللازمة لهذه الدراسة.

**7. حدود الدراسة:**

تقتصر هذه الدراسة في نطاقها الموضوعي على الأزمات المالية العالمية وبصورة خاصة (الأزمة المالية لمنطقة اليورو)، أما ما يخص الحدود المكانية لها سوف تقتصر على دول المغرب العربي بالإشارة إلى ليبيا، ولحدودها الزمنية سوف تتضمن الأزمة المالية المعاصرة منذ عام 2007م إلى وقتنا الحاضر.

**8. الإطار النظري لمفهوم وعناصر الأزمة:**

يتناول هذا المبحث الإطار النظري لمفهوم وعناصر الأزمة الاقتصادية من حيث مفهوم الأزمة والأزمة الاقتصادية وأسباب الأزمة والخصائص الأساسية للأزمة مع التعريف بأهم النظريات المفسرة للأزمة الاقتصادية، وذلك كما يلي:

**1. مفهوم الأزمة:**

مفهوم الأزمة من المفاهيم الواسعة الانتشار في مجتمعاتنا المعاصرة وأصبح بشكل أو بآخر يمس كل جوانب الحياة، بدءاً من الأزمات الفردية وانتهاءً بالأزمات الدولية.

**المفهوم اللغوي للأزمة:**

لتحديد المقصود بالأزمة كما عرفته القاعدة العلمية وما اعتاد عليه الباحثون والدارسون في مجال العلوم الاقتصادية وغيرها يمكن توضيحه كما يلي:

ترجع أصول كلمة أزمة (Crisis) الى الكلمة اللاتينية ومعناها (أن تقرر) لذلك فإن الأزمة تعني (لحظة قرار) أي وقت الصعوبة والشدة الذي يهدد واقع الشخص أو المنظمة و الحكماء من الناس هم الذين يرحبون بالمشكلات ولا يرهبونها، فالأزمة في اللغة العربية: تعني الشدة والقحط وجمعها أزمات، وتشير الأزمة الى موقف أو حالة طارئة أو استثنائية مغايرة للمجرى العادي للأمر، ونظراً لثراء اللغة العربية بمفرداتها المختلفة فلم تكن استخدام لفظ أزمة شائعاً في الادبيات العربية القديمة الى أن لفتت الدراسات الأجنبية انتباه الباحثين العرب الى ذلك وكانت الترجمة المباشرة لكلمة أزمة (Crisis) (زيد، 2014، ص12).

**مفهوم الأزمة الاقتصادية:**

تعرف الأزمة الاقتصادية على أنها "اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية، نتيجة انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد هذه الانهيارات والتغيرات إلى أنشطة وقطاعات اقتصادية أخرى. وكما تعرف الأزمة الاقتصادية أيضاً على أنها انقطاع في مسار النمو الاقتصادي حيث ينخفض الإنتاج أو عندما يكون النمو الفعلي أقل من النمو الإجمالي" (الصيرفي، 2008، ص14).

ومن خلال هذا التعريف فإن الانقطاع الذي يحدث للنمو الاقتصادي الذي هو الزيادة في كمية السلع والخدمات أو انخفاض نسبة النمو للناتج المحلي الإجمالي قد يؤدي إلى أزمة اقتصادية.

وهناك تعريف آخر يرى أن الأزمة الاقتصادية هي النتيجة الحتمية للنزاع القائم بين التحالفات المنافسة والتي تحاول أن تكون هي الرابحة، حيث تتميز الشركات الاقتصادية بالتنافس الدائم فيما بينهم وهذا التنافس قد يخلق نوع من النزاع بين المتنافسين يؤدي بالضرورة إلى حدوث أزمة ما بين المتنافسين، فالأزمة الاقتصادية هنا مرتبطة بالتنافس (الصيرفي، 2008).

وكتعريف إجرائي لمفهوم الأزمة الاقتصادية، أنها تغيير مفاجئ يحدث سواء على مستوى السلع أو الإنتاج أو المنافسة التي تكون في الإطار الاقتصادي، من شأنها خلق آثار سلبية على اقتصاد دولة أو مجموعة من الدول وهو ما يؤدي إلي تراجع الاقتصاد فيها.

فالأزمة الاقتصادية تؤدي إلى إحداث تغيرات سريعة وما يستلزم وضع وتحديد استراتيجيات لازمة لإعادة التوازن.

ومما سبق يمكن القول بأن للأزمة عناصر أساسية متمثلة في الآتي:

- 1- عنصر المفاجأة: إذ أن الأزمة تنشأ وتنفجر في وقت مفاجئ غير متوقع بدقة.
- 2- عنصر التهديد: حيث تتضمن الأزمة تهديدا للأهداف والمصالح في الحاضر.
- 3- عنصر الوقت: فالوقت المتاح أمام صانع القرار يكون ضيقا جداً.

ويرتبط مفهوم الأزمة الاقتصادية عادة بالأزمة المالية لاعتبار أن المال هو عصب الاقتصاد. وتعرف الأزمة المالية أنها "انهيار النظام المالي برمته مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي" (عبد الحفيظ، 1999، ص39).

وكما تعرف الأزمة المالية على أنها، الانخفاض الكبير والمفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول المالية. فالأزمات المالية قد تحدث آثار سلبية على الاقتصاد ككل وتؤدي في بعض الحالات إلى انهيار المنظومة الاقتصادية فالانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول التي يحدث فيها هذا الانخفاض، إما رأس مال مادي، يستخدم في العمليات الإنتاجية مثل الآلات والمعدات والمنشآت والمباني وأما أصول مالية كالأسهم والسندات، وأما في المخزون العام من السلع والبضائع.

## 2. أسباب الأزمات الاقتصادية:

هناك جملة من الأسباب والظروف التي تصافرت وتشابكت لإحداث معظم الأزمات، التي عرفها الاقتصاد العالمي، ويمكن حصر أهم الأسباب في مايلي:

**1- عدم استقرار الاقتصاد الكلي:**

يعتبر توفر بيئة سليمة للاقتصاد الكلي أحد أهم العناصر الأساسية لنظام مالي سليم. وعليه فإن عدم استقرار السياسات الاقتصادية الكلية يؤدي إلى اختلال مالي وإلى حدوث العديد من الأزمات الاقتصادية فمثلاً تؤدي السياسات النقدية والمالية والتوسعية إلى إنعاش نشاط الإقراض، وإلى تراكم شديد للديون مع الإفراط في الاستثمار في القطاعات غير المنتجة كقطاع العقار، دافعة بذلك أسعار الأسهم والعقارات نحو الارتفاع، ومن ناحية أخرى فإن السياسات النقدية والمالية المقيدة التي تستهدف احتواء مخاطر التضخم واختلال الموازين الخارجية قد تؤدي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي وتزايد نسبة الديون التي تهدد البنوك بالإفلاس.

**2- التقلبات في أسعار الفائدة:**

تعتبر التقلبات الكبيرة في أسعار الفائدة أحد أهم العناصر المسببة للازمات وخاصة في الدول النامية فالتغيرات الكبيرة في أسعار الفائدة تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فحوالي 50% الي 67% ، من تدفقات رؤوس الأموال سببها المباشر التقلبات العالمية في أسعار الفائدة (التوني، 2004، ص4).

**3- التقلبات في أسعار الصرف وارتفاع معدلات التضخم:**

حضي موضوع استقرار سعر الصرف باهتمام كبير في محاولات للحد من الأفكار المدمرة للتقلبات الواسعة في أسعار الصرف خاصة بعد التوقف عن العمل بنظام (بريتن وودز) فعلى سبيل المثال : تحافظ بعض البلدان على رأس المال الأجنبي على ترتيبات أسعار الصرف، وهنا لا توفر الحماية الكافية ضد المضاربة المزعزعة للاستقرار من خلال إبقاء أسعار صرف عملاتها ثابتة ضمن نطاقات ضيقة وهو ما يستوجب اعتماد ترتيبات مستدامة لسعر الصرف.

كما أن التقلبات الكبيرة في سعر صرف العملات الأساسية يمكن أن تكون مكلفة إلى أقصى حد ليس فقط البلدان المعنية بالأمر بشكل مباشر بل أيضا لباقي بلدان العالم وبالتالي لا بد من إيجاد إطار للتعاون الدولي لتحقيق نوع من الاستقرار في أسعار الصرف (حماد، 1999، ص 43).

**4- اضطرابات القطاع المالي:**

إن القطاع المالي الكفاء والسليم يعتبر مكونا أساسيا في قابلية حساب أرس المال للتحويل، إذ يساعد البنوك على استثمار رؤوس الأموال بكفاءة وعلى مواجهة الصدمات. وعلى هذا فإن الأفضل التعامل بجرأة مع المشاكل الأساسية في القطاع المالي، وخلق البيئة السليمة التي يمكن من خلالها استخدام رؤوس الأموال إذ أن التدفق الكبير لرؤوس الأموال من الخارج، وانهيار أسواق الأوراق المالية هو القاسم المشترك الذي يسبق حدوث الأزمات إلى جانب الانفتاح الاقتصادي والتجاري، والتحرير المالي غير الوقائي، وغيرها من العوامل التي تؤثر وتخلق لنا أزمات اقتصادية.

**5- تراخي سياسات الإقراض:**

حيث من بين النتائج السلبية للإقراض ظهور مشكلة عدم التلائم والمطابقة بين أصول وخصوم البنوك، ذلك نتيجة لعدم الاحتفاظ بقدر كاف من السيولة لمجابهة التزاماتها الحاضرة والآجلة، في فترات تكون فيها أسعار الفائدة العالمية مرتفعة وأكثر جاذبية من أسعار الفائدة.

**6- تحرير مالي غير وقائي:**

وذلك يعني دخول مصارف أجنبية إلى السوق المالي، ما يزيد الضغوط التنافسية على المصارف المحلية لاسيما في أنشطة ائتمانية. فقد بينت الدراسات أن اغلب الأزمات الاقتصادية قد حدثت بسبب التحرير المالي، حيث حررت بعض البلدان سياستها اتجاه الأسواق الحالية الدولية، وتدفقات رأس المال الدولي على نحو كاف دون تغيير قطاعها الحالي وهي كلها تعويضية. كما كان لصنف نظام الرقابة والإشراف على البيانات الحالية في البيئات الحالية الأكثر تحررا دورها في خلق مشكلة المخاطر المعنوية.

**7- تدخل الحكومة في تخصيص الائتمان:**

حيث انه يوجد العديد من أشكال تدخل الدولة، من شأنه تعريض القطاع المالي للخطر، فمثلا: لقد ساهم الدور الكبير للدولة في العمليات المصرفية، وخصوصا في عملية تخصيص القروض الائتمانية وتحديد سعر الفائدة، فان الدولة كانت تعرض على البنوك منح قروض بمعدلات فائدة اقل من تلك السائدة في السوق وذلك على أساس المحسوبة، وهو ما يعرض هذه البنوك لمخاطر الإعسار المالي.

**8- تشوه نظام الحوافز:**

لا يتأثر ملاك المصارف والإدارت العليا فيها ماليا، من جراء الأزمات التي تحدث فلا يتم إنهاء خدماتهم فقد دلت التجارب العالمية على أن قلة خبرة الإدارات العليا في المصارف كانت من أهم أسباب هذه الأزمات، فالإدارات العليا نجحت في إخفاء الديون المدومة للمصارف لسنوات عديدة، نتيجة ضعف الرقابة المصرفية. وضعف النظام والاجراءات المحاسبية. وهو ما يصعب من مهمة الوقاية من الأزمات المالية والاستعداد الجيد لتفاديها والتخفيف من آثارها (العقون، 2013، ص 18).

**9- مكونات تدفقات رأس المال:**

تعتبر القروض قصيرة الأجل من بين أخطر أنواع التدفقات المالية والأكثر عرضة للسحب، خلال الأزمات، ولعل أحسن مثال على ذلك: أزمة جنوب شرق آسيا، في عام 1997 والتي برهنت على مدى خطورة التدفقات المالية قصيرة الأجل وان مكونات تدفقات رأس المال وهياكل استحقاقها وترتيبات أسعار الفائدة يمكن أن تلعب دورا هاما في حدوث أو تجنب الأزمات.

يمكن القول : نظرا لما سبق أن معظم أسباب الأزمات الاقتصادية . الإقراض بنوعيه (القروض الاستهلاكية، القروض العقارية)، إضافة إلي عدم ملائمة وانضباط السوق في الأنظمة الاقتصادية المالية وأخيراً ابتداء من المقولة الاقتصادية الشهيرة ( Too Big to Fail )، والتي تعني أن المؤسسات المالية العملاقة من شأنها أن تستوعب الصدمات ، تتوسع المنح المقدمة من البنوك وهو ما قد يولد مشاكل اقتصادية مستقبلا.

### 3.الاسباب الاقتصادية لأزمة منطقة اليورو:

بعد التعرف على أزمة منطقة اليورو (الديون السيادية)، وبوادر هذه الأزمة يلقي هذا المبحث الضوء على الحركات السببية الاقتصادية لهذه الأزمة وسوف نقوم بالتطرق لها من خلال التعريف بأزمة الرهن العقاري، وغياب الرقابة المصرفية إضافة إلي أسباب اقتصادية أخرى.

### 3.1 أزمة الرهن العقاري\*:

إن أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت في 2007 ، تصنف على أنها أكثر الأزمات الاقتصادية حدة منذ الحرب العالمية الثانية ،حيث أدت إلى تذبذبات حادة في أسواق المال الأمريكية وفي منتصف سنة 2008 ،ظهرت آثار وتبعات الأزمة الاقتصادية والتي إنعكست على أداء الإقتصاد العالمي والذي بدأ يشهد حالة من الركود الإقتصادي حيث إنخفض معدل النمو إلي 2.9%، وكان التأثير الأكبر في الدول المتقدمة حيث إنخفض معدل النمو فيها إلي 0.2%، في كلا من ال ولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو واليابان.

ولذلك فهي تعتبر من بين أهم العوامل المسببة للأزمة في منطقة اليورو ، بسبب أن آثارها لم تقتصر فقط على الولايات المتحدة الأمريكية بل شملت دول العالم ككل خاصة منها الدول الناشئة، ودخول معظم إقتصاديات الدول إن لم نقل الجميع مرحلة الركود الإقتصادي.

ولقد أرجع مجموعة من الخبراء الإقتصاديين أزمة الرهن العقاري إلي المقترضين بسبب سهولة الحصول على القروض وإنخفاض أسعار الفائدة حيث كانت فترة الحوافز الأولية يسهل تمريرها سواء من إعادة التمويل، وبسهولة، الحصول على القروض وعلى إفتراض أن أسعار المساكن سوف تستمر في الإرتفاع تشجع العديد من المقترضين لذلك. ومرة واحدة بدأت أسعار المساكن في الإنخفاض بسبب تصحيح سوق الإسكان وانفجار فقاعة الإسكان، والتمويل الذي كان متاح خلال فترة الإزدهار أصبح أكثر صعوبة مادفع بأصحاب المنازل إلى التوقف عن دفع الرهن العقاري ممايسمح برهن العقارات.

\* يقصد بها: نوع من القروض العقارية الأمريكية الممنوحة للمقترضين ذوي الملاة المالية المشكوك فيها، "يمكن أن تكون غير معروفة للمصرف".

## الجدول رقم (3) يوضح مراحل تشكل أزمة الرهن العقاري.

<p><b>فائض سيولة ضخم:</b> نتيجة إرتفاع أسعار البترول ومن بعده جميع السلع والخدمات وجدت فوائض بترولية ضخمة وفوائض أخرى إتجهت نحو المؤسسات المالية والإستثمار في البورصات العالمية.</p>	<p>نمو كبير في سوق العقارات، وارتفاع أسعارها بشكل كبير واتجاه الكثير نحو تملك العقارات والإستثمار فيها.</p>	<p><b>مرحلة الإزدهار:</b> شهدت الفترة ما بين 2001 حتى 2006 إزدهار وانتعاش للمؤسسات المالية بصفة عامة وصناديق الإستثمار في أمريكا وأوروبا بشكل خاص.</p>
<p><b>منح الإئتمان لمقترضين غير مؤهلين:</b> تم التغاضي عن شروط منح الإئتمان ومنح قروض من الدرجة الثانية (أي تخفيض المعايير الصارمة لمنح الإئتمان) مقابل ضمان وهو رهن العقار.</p>	<p><b>طمع وجشع الإدارة:</b> دفع القلق على الدخل الذي يحققه البنك من ناحية، وجشع الإدارة ورغبتها في زيادة الربح وبالتبعية زيادة حصتها من الحوافز والمكافآت إلي التارخي في شروط منح الإئتمان.</p>	<p><b>ظهور مشكلة فائض السيولة:</b> ظهور مشكلة فائض السيولة لدي البنوك وعدم وفرة مقترض مؤهل بدرجة مناسبة (تتوافر فيه شروط الإئتمان السليمة).</p>
<p><b>مرحلة الأزمة:</b> 1- بدأ إفلاس بعض المؤسسات الأمريكية الكبرى مثل: ليمان براذرز. 2- زعر في البورصات العالمية وإنهيارات. 3- الدخول العميق في الأزمة.</p>	<p><b>مرحلة الإنكسار:</b> مع بداية عام 2007 حدث ما يلي: 1- إنخفاض الطلب على القروض العقارية. 2- تراجع أسعار العقارات. 3- إنخفاض حجم الطلب على السندات.</p>	<p><b>ثلاثية الأزمة:</b> 1- توافر سيولة ضخمة. 2- أسعار فائدة متغيرة. 3- إنتعاش السوق العقاري. = توسع مفروط في القروض العقارية</p>

المصدر: طارق عبد العال حماد، (حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية)، الإسكندرية: دار الجامعة، 2009، ص: 14.

حيث يمثل هذا الجدول مراحل تطور أزمة الرهن العقاري، بداية من مرحلة الإزدهار التي شهدتها الإقتصاد الأمريكي في الفترة ما بين 2001 إلى غاية 2006، وأهم المراحل التي مر بها قبل ظهور الأزمة إلي إنتشارها.

## أسباب أزمة الرهن العقاري:

هناك جملة من الأسباب المسببة لأزمة الرهن العقاري نوجزها فيما يلي:

- 1- تخفيض مستوي الرقابة على الإقتصاد: من خلال القرار الذي إتخذته كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، من خلال خفض القيود التشريعية على مختلف قطاعات الإقتصاد منها القطاع المالي والمصرفي.

2- فقاعات التكنولوجيا: بسبب محدودية فرص الإستثمار المجدية في قطاع الإنتاج، وجدت شركات الإستثمار وإدارة الأصول ظالتها في قطاع التكنولوجيا الناشئ لتصريف وإستثمار الفوائض المالية التي تملكها مما أدي إلي طفرة في هذا القطاع.

3- إرتفاع أسعار الفائدة وإنخفاض أسعار العقار والتخلف عن السداد.

4- التوسع في التعامل مع المشتقات المالية: حيث أن الكثير من المشتقات المالية ساهمت في تشكيل فقاعات سندات الرهن العقاري وانتشار الأزمة المالية خارج حدود السيطرة، وأبرز هذه المشتقات وأكثرها أذي هي أدوات تبادل القروض غير القابلة للسداد.

كلها كانت حركات سببية لحدوث الأزمة المالية العالمية وانتشارها داخل معظم الدول، حيث كان لها تأثير غير مباشر على حدوث الأزمة داخل منطقة اليورو بسبب ماخلفته من آثار سلبية على أغلب دول العالم، خاصة منها على إقتصاديات الدول الأوروبية والدول الناشئة.

#### آثار أزمة الرهن العقاري:

خلفت أزمة الرهن العقاري جملة من الآثار السلبية على الإقتصاد العالمي نوجزها فيما يلي:

- 1- دخول معظم إقتصاديات الدول مرحلة الركود الإقتصادي.
  - 2- تراجع نسبة نمو الدول الصناعية من 1.4% سنة 2008 إلى 0.3% سنة 2009.
  - 3- تراجع أسعار النفط في منظمة "الأوبك" إلى دون 55 دولار للبرميل.
  - 4- التعثر والتوقف وإفلاس العديد من البنوك.
  - 5- إفلاس العديد من الشركات الإنتاجية.
  - 6- حدوث خلل في تنفيذ خطط التنمية في الدول النامية، خاصة المصدرة للبترو.
- إضافة إلى ماتم ذكره من آثار الأزمة على الدول، إلا أن الإتحاد الأوروبي كان له نصيب من هذه الآثار نذكر منها ما يلي:

- 1- الأثر على النمو الإقتصادي: من خلال التباطئ في النمو الإقتصادي لدول الإتحاد، بدأ منذ 2008 إستمر بشكل ملحوظ حتى سنة 2009.
- 2- الأثر على سوق العمل: من خلال الركود الذي عرفه سنة 2008، ماإنعكس على سوق العمل في دول الإتحاد وإرتفاع معدلات البطالة حيث بلغت 7% في سنة 2008، و9% سنة 2009.
- 3- الأثر على مديونية دول الإتحاد الأوروبي: حيث ساهم إنتقال الأزمة إلى داخل دول الإتحاد الأوروبي، إلى تفاقم المديونية خاصة داخل دول منطقة اليورو، (البرتغال، إيرلندا، إسبانيا، إيطاليا، واليونان)، حيث بلغت حدود 11 ترليون يورو سنة 2013.

## 2.3 غياب الرقابة المصرفية:

يقصد بالرقابة المصرفية: هي نوع من أنواع الرقابة التي تمارسها السلطات النقدية في البلاد للتحقق من سلامة النظم المصرفية والنقدية المطبقة والتأكد من صحة تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات المصرفية الصادرة من جهة، والإشراف والمراقبة سواء كان ذلك ممثلاً في البنك المركزي أو مؤسسة النقد أو السلطة المخول لها القانون حق الإشراف والرقابة على البنوك من جهة أخرى.

وهي تهدف إلي: الحفاظ على إستقرار النظام المالي والمصرفي، ودعم البنوك ومساعدتها والتنسيق بها، وضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي، وحماية المودعين. كلها أهداف تحققها الرقابة المصرفية من أجل عدم الإخلال بإستقرار النظام المالي والمصرفي وحماية حقوق المودعين من جهة أخرى.

وقد لعب النظام المصرفي في الإتحاد الأوروبي دوراً في إندلاع الأزمة الاقتصادية بسبب غياب الرقابة المصرفية في أغلب التعاملات المصرفية، حيث يتم منح القروض والسندات بدون وجود أدني ضمانات هذا مايسهل عملية تقادي إرجاع القروض، وهو ما جعل أغلب الدول تعاني من التهرب الضريبي.

حيث تخضع المصارف الأوروبية لرقابة السلطات الوطنية في بلادها، ولكن في ظل دورها في الأزمة المالية العالمية أدي إلي تبيان ضعف الرقابة المصرفية للإتحاد، الأمر الذي جعل الكثيرون يفكرون بفرض المزيد من الرقابة والسيطرة على المصارف. ويقول مؤيدي الدعوة لتشديد الرقابة على المصارف، إنه يجب إيجاد كيان أوروبي في منطقة اليورو يتولى الرقابة على المصارف فيها للتركيز على استقرار منطقة العملة الأوروبية الموحدة. ونقلت صحيفة "فاينانشيال تايمز" البريطانية عن وزير مالية ألمانيا قوله أخيراً: ثبت أن الانضباط الذاتي والرقابة الخفيفة لا يكفيان في القطاع المالي، إن ترك المصارف لنفسها أدى إلى تدمير ذاتي للسوق. كما أن الرقابة المشتركة على المصارف تعد أيضاً مجرد خطوة أولى نحو قيام الإتحاد المصرفي لمنطقة اليورو وهي الخطوة التي تعد حيوية لاستعادة الثقة بالمنطقة الراضخة تحت وطأة الديون. وقد تم البدء بعنصر الرقابة لأنه لا يحتاج إلى تغيير في معاهدات الإتحاد الأوروبي.

فقد برهنت التجارب الأخيرة أن المصارف الصغيرة تشكل تهديدا للإستقرار المالي فكان من الضروري ان تكون مهمة الاشراف الممنوحة للبنك المركزي الأوروبي تشمل جميع المصارف، إلا أن البنك المركزي فشل في دوره الرقابي على جميع المصارف في منطقة اليورو.

ويبقى دور المركزي الأوروبي واسعاً جداً ومنوطة به صلاحيات كبرى من بينها اجازة وسحب التراخيص والاضطلاع بعمليات التفتيش الموقعي، بالتعاون مع المشرفين الوطنيين والتحقق من صحة نماذج البنوك الداخلية، كذلك اجبارهم على اخذ احتياطات اخرى مثل السعي للحصول على رأسمال اضافي والسيولة وغيرها من المتطلبات التحوطية.

وسيظل للسلطات المصرفية الوطنية وكذلك الهيئة المصرفية الأوروبية دور في مراقبة القطاع المصرفي لأن المفوضية الأوروبية تدرك أن البنك المركزي الأوروبي لا يستطيع فرض الرقابة الكاملة على أكثر من 600 مصرف في منطقة اليورو . وترى المفوضية الأوروبية أن يتم فرض الرقابة المشتركة الجديدة على الدول الأعضاء في منطقة اليورو فقط في حين يكون للدول العشر الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حق اختيار المشاركة في النظام إذا أرادت ذلك (القصة، الفحل، 2012، ص549).

### 3.3 الأسباب الاقتصادية:

إضافة إلى الأسباب السابقة يمكن إضافة أسباب إقتصادية أخرى كان لها السبب في الأزمة وهي (القصة، الفحل، 2012):

- 1- الخلل في الميزان التجاري حيث خسر العديد من دول جنوب أوروبا حصصه في السوق لصالح دول الشمال كألمانيا، بسبب الضعف في التنافسية والتنظيم وكذلك خسارة أوروبا لحصصها في السوق العالمية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية بسبب انخفاض سعر الدولار ولصالح الصين والهند بسبب الاسعار المنافسة.
- 2- مشكلة بنية منطقة اليورو الإقتصادية حيث توجد وحدة نقدية دون وجود تشابه أو إنسجام في بنية المؤسسات ويوجد إختلاف في قوانين الضرائب والتقاعد ومستوي النمو والتطور.
- 3- عدم وجود مرونة في الجهاز النقدي الأوروبي حيث لايسمح للدول بصك النقود لتغطية إحتياجاتها لتسهيل تجارتها وهذا دفع الدول إلي رفع الضرائب للحصول على سيولة نقدية مما أدى إلي خفض قدراتها التنافسية.
- 4- التنافس بين الدول الأوروبية في الكثير من الأحيان يفوق التنسيق بينها وذلك بسبب الصراع بين مراكز القرار السياسي والإقتصادي لعدم وجود هوية أوروبية موحدة ،ففي كثير من الأحيان يكون السعي إلي معاقبة الدول أكثر من السعي لمساعدتها.
- 5- إرتفاع الإنفاق العام وضعف الإيرادات الحكومية: في اليونان من خلال توجيه إمكانية الحصول على الإئتمان الرخيص، لدفع الإنفاق الحكومي وتعويض انخفاض الضرائب ودفع ثمن الواردات دون صادرات
- 6- ضعف التحصيل الضريبي: فالتهرب الضريبي من أهم الأسباب الرئيسية في عجز الموازنة.
- 7- الفساد الإقتصادي: الذي ينتشر في مختلف القطاعات والمؤسسات والهيئات حتي طال القطاعات الخاصة أيضاً.
- 8- إرتفاع الصادرات بحدّة كحصّة من الناتج المحلي الإجمالي في ألمانيا وهولندا وغيرها من البلدان في أوربا مما سمح بتوسيع الإتجاهات التنافسية.

9- إزدهار الطلب المحلي بفعل النمو السريع للأجور التي تجاوزت الإنتاجية وزيادة تكاليف وحدة العمل وتآكل القدرة التنافسية الخارجية، إضافة إلى انخفاض قيمة العملة والنمو السريع في إنتاجية الأيدي العاملة.

10- انخفاض أسعار السندات على الصعيد العالمي فقد فقدت أسواق المال في جميع أنحاء العالم بين 8% إلى 17%، مع خسائر في الدول ذات الدخل المرتفع، كما كان هناك انخفاض كبير في تدفقات رؤوس الأموال على الصعيد العالمي.

#### 4. مستقبل الإتحاد الأوروبي في ظل الأزمة:

بعد مرور عقد من الزمن على إنشاء الإتحاد الأوروبي، تعرض هذا التكتل لأزمة إقتصادية "أزمة الديون السيادية"، فكانت هذه الأخيرة إختباراً له أزال الستار كاشفة عن عيوب في الإطار أخفتها السنوات العديدة السابقة للأزمة. مما يجعلنا في إطار محير عن مدي إستجابة أوروبا وتكيفها أم أن النتيجة ستسفر عن أوروبا بدرجة أقل ما يلح علينا رسم عدة سيناريوهات مستقبلية لمستقل الإتحاد الأوروبي. وعليه تمت صياغة ثلاثة سيناريوهات أساسية لمستقبل اليورو وفقاً للمتغيرات الحالية.

#### 1.4 إستمرار الإتحاد الأوروبي:

في هذا الإطار يقول "خافيير سولانا"\*، الإتحاد الأوروبي إتخذ التكامل الديموقراطي - مدفوعاً بإرادة حرة من أعضائها، بدلاً من القوة العسكرية - وانطلق هذا التكامل إلى مستويات غير مسبوق، ومتخذاً مكانه في طليعة الابتكار المؤسسي، والتكامل الأوروبي عملية متنامية، وعادلة. وقد استفادت الدول الأعضاء الأقل ثراءً من أدوات مثل الصناديق الهيكلية وصندوق التماسك، والتي وفرت موارد كبيرة لتمكينهم من زيادة دخل الفرد الواحد.

ولذلك فهو يري أن التكامل خيار إيجابي فأوروبا لديها الكثير من العمل الهادف لتعزيز الهويات المتعددة للأزمة من أجل تجنب الصراع. وعليه هناك العديد من المؤشرات التي أظهرت مدي إتحاد دول الإتحاد الأوروبي في ظل الأزمة تبرز فيما يلي:

1- تفاوض دول الإتحاد الأوروبي فيما بينهم، ومراعاة العوامل الخارجية المرتبطة بهم رسمياً، فالترابط بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي ثمة لمختلف التفاعلات الإجتماعية والإقتصادية التي لا نهاية لها.

2- قيام مشروع آلية الإستقرار الأوروبي، وهو مشروع جماعي يهدف إلى حماية الإستقرار المالي في منطقة اليورو.

\* الممثل السامي السابق للإتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية والأمن، ووزير خارجية إسبانيا والأمن العام السابق لحلف شمال الأطلسي.

3- توحيد السياسات المالية وخلق سلطة مشتركة لهذه الغاية.  
4- تقديم المساعدات المالية من قبل الدول الأوروبية للدول المتضررة من الأزمة اليونان، البرتغال، قبرص وإيرلندا وقد تلقت اليونان بالفعل مساعدات تقدر بنحو 117% من ناتجها المحلي الإجمالي ، بينما قبرص تلقت نحو 55.9%، تليها أيرلندا 45.1% والبرتغال 46.6% وهو إن دل إلا على الترابط بين الدول الأوروبية.

أبرزت هذه المؤشرات مدى تماسك الإتحاد في ظل الأزمة وتكاتف جهود الدول ومساندتهم لبعضهم البعض مما يسمح باستمرار الإتحاد الأوربي.

فالأزمة أبرزت مدى ترابط دول الإتحاد ببعضهم البعض، فنلاحظ أن أزمة اليونان أظهرت هذا الجانب حيث أن دائني اليونان هم كلا من: ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي، والجدول التالي يبين نسبة المبالغ:

جدول رقم (4) يوضح مبالغ الدول المدينة لليونان.

الدولة	المبلغ
ألمانيا	68.2 مليار يورو
فرنسا	43.8 مليار يورو
إيطاليا	38.4 مليار يورو
إسبانيا	25 مليار يورو
البنك المركزي الأوروبي	18.1 مليار يورو
صندوق النقد الدولي	21.4 مليار يورو

المصدر: الجدول من تصميم الباحث بالإعتماد على الرابط التالي: [http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2015/07/150705\\_greece\\_results](http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2015/07/150705_greece_results)

فمن خلال الجدول رقم (4) نلاحظ أن أغلب الدول المدينة لليونان هي دول الإتحاد الأوروبي بنسب متفاوتة، وألمانيا هي الأعلى نسبة حيث ساهمت ب 68.2 مليار يورو.

هذا يؤكد عن مدي إلتحام أعضاء دول الإتحاد الأوروبي مع بعضهم البعض والتنسيق فيما بينهم من أجل مجابهة الأزمة الإقتصادية الحالية والتي كانت كتحد واجه الإتحاد في نفس الوقت إختبار لمدى قوة هذا التكتل الذي لطالما كان أبرز تكتل في نظر العديد من الدول ونموذج يحتدى به، وبداية جديدة للسياسة الدولية التي لم تعند تقتصر على الدول فقط إنما تعدتها لتشمل المنظمات الدولية والإقليمية. إن معظم دول الإتحاد الأوروبي يرون في هذه الأزمة وهذه الظاهرة فرصة جديدة لتعزيز التكامل، ويحذرون من تكاليف أي خطوة إلى الخلف تفوق الخيال ما يجعل العودة مستحيلة، بحيث يرى المستشار

الألماني السابق هيلموت كول: "أن قوة اليورو تكمن في عدم قدرة أي شخص على الخروج من دون إلحاق ضرر كبير بدولته واقتصادها".

#### 2.4 تفكك الإتحاد الأوروبي:

إن غياب السلطة الأوروبية الموحدة فيما يتعلق برسم وتنفيذ السياسة المالية. والمتمثلة بالخرانة المشتركة. هو ما يجعل الأزمة الحالية أشد حدة. فهذه السلطة تتطلب إرادة سياسية مفقودة حالياً، والأسوأ أن التناقص السياسي بين مختلف أعضاء الإتحاد الأوروبي في تراجع مستمر منذ أن اتفقوا على توحيد العملة، ونتيجة لذلك، لا وجود لحل منظوراً لأزمة أوروبا؛ إذ إن جل ما فعلته الدول الأوروبية هو شراء الوقت عبر إرجاء الأزمة قدر المستطاع، وليس مجابهتها.

لم يميز القادة الأوروبيون الأزمة الحالية عن سابقتها؛ ففي الأزمات العادية يمكن شراء الوقت بهدف الحد من حالات الهلع التي ترافق الأزمات الى حين عودة بناء الثقة، لكن هذه المرة، كان الوقت عاملاً ضاغطاً؛ إذ مع غياب الإرادة السياسية، تفاقمت المشاكل وتفرقت السياسات، والإجراءات التي كانت تبدو مناسبة لمواجهة الأزمة قبلاً، أصبحت اليوم من دون فعالية مع مرور الوقت.

هذه الأزمة أثرت على رأي دول منطقة اليورو والإتحاد الأوروبي، نتيجة الإحباط من أزمة الديون السيادية مما جعل كلا من اليونان وبريطانيا راغبين في فك الارتباط مع الإتحاد الأوروبي. فقد دعا وزير العدل البريطاني مايكل جوف، إلى ضرورة الخروج من الإتحاد الأوروبي، مؤكداً أن بريطانيا ستكون أفضل حالاً اقتصادياً خارج التكتل الأوروبي.

وقد صرح في بيان صحفي له مايكلي: "يجب علينا الوصول إلى السوق الواحدة لكننا لا ينبغي أن تحكنا قواعد تفرض من محكمة العدل الأوروبية، التي تضع تكلفة على المشروعات وتقيّد الحرية".

وأوضح: "إذا نظرنا إلى جميع الحجج المطروحة الآن حول كيف ستعاني بريطانيا اقتصادياً خارج الإتحاد الأوروبي، جميعها حجج مكررة للدعوى الأصلية للبقاء خارج العملة الموحدة". وأضاف: "يمكنكم أن تروا كيف يمكن للدول خارج الإتحاد الأوروبي أن تبرم اتفاقيات وتتنموا بشكل أسرع من الدول داخل منطقة اليورو".

وقال مايكل جوف: "أحد الأشياء المدهشة في الإتحاد الأوروبي هو أنه أدى إلى انعدام الأمن الاقتصادي والبطالة الجماعية لدول مثل اليونان وأسبانيا والبرتغال".

فقد أعلن رئيس الوزراء البريطاني، ديفيد كاميرون، عن إجراء استفتاء شعبي على بقاء بلاده داخل الإتحاد الأوروبي من عدمه، في الثالث والعشرون من يونيو 2016. حيث أعلن كاميرون ذلك من مقر حكومته في دوانغ ستريت، عقب اجتماع لمجلس الوزراء.

وقد صرح كامبيرون: "إنه سيدعو لبقاء بلاده داخل الاتحاد الأوروبي بعد إصلاحه، واصفا الاستفتاء بأنه واحد من أهم القرارات" في حياة البريطانيين"، هذا وقد وافق وزير العدل البريطاني على الخروج من المنطقة على أساس قدرة بريطانيا على عقد إتفاق للتجارة بديل مع بقية أوروبا بعيدا عن التكتل في حين أيد العديد من الوزراء البريطانيين البقاء داخل الإتحاد. وحذر كامبيرون من أن مغادرة الاتحاد الأوروبي سيكون بمثابة "قفزة في الظلام"، وحث الناخبين على دعم اتفاه لإصلاح الاتحاد.

وتصدر وزيرة الداخلية البريطانية، تيريزا ماي، قائمة الوزراء الذي يؤيدون البقاء داخل الاتحاد، بينما يؤيد وزير العدل مايكل غوف الحملة المؤيدة للمغادرة. ويقول كامبيرون في هذا السياق: "إن اتفاه لإصلاح الاتحاد الأوروبي، الذي تم التوصل إليه خلال قمة الاتحاد في بروكسل الجمعة، سيعطي بريطانيا" وضعاً خاصاً" داخل الاتحاد، ويأخذ في الاعتبار مخاوف لندن إزاء استفادة المهاجرين من مساعدات الرعاية الاجتماعية، وإعفاء بريطانيا من الالتزام بأي إجراءات تكامل تؤدي إلى اتحاد أكثر تقارباً".

إضافة إلى بريطانيا فاليونان كذلك تخرج من هذا التكتل خاصة في ظل مختلف التظاهرات التي شهدتها اليونان من طرف المواطنين مطالبين بذلك من الأطر السياسية الحاكمة في اليونان الرضوخ لمطالب الشعب لذلك فإن خروج اليونان من منطقة اليورو أمر حتمي، بسبب الإضطراب المالي في اليونان وفشل خطة الإنقاذ إضافة إلى تراكم الديون اليونانية وعدم قدرة اليونان على تسديد هذه الديون، فهي مدينة لأغلب دول الإتحاد الأوروبي خاصة ألمانيا التي حملت أعباء المديونية.

خروج اليونان من منطقة اليورو والعودة إلى عملة "الدراخما"، ستسمح لليونان بزيادة الصادرات اليونانية وإنعاش قطاعات حيوية في الإقتصاد اليوناني، كالسياحة ذلك كون العملة ذات صرف متدني ستغري السياح في العالم بإختيار اليونان كوجهة سياحية. فخرج كلا من بريطانيا واليونان، قد يؤدي إلى إنهيار هذه الكتلة وتفككها.

وكما صرح العالم الإقتصادي الأمريكي "ميلتون فريدمان"، بتوقعة سنة 2002 تفكك إتحاد دول اليورو في فترة لا تتعدى 15 سنة على إعتبار أنه مشروع فاشل بسبب الفوارق اللغوية والثقافية والدينية وأن السياسة النقدية التي يرسمها البنك المركزي الأوروبي لاتناسب جميع الدول.

#### 3.4 توسع الإتحاد الأوروبي:

وهو سيناريو إيجابي ينطلق من فكرة أساسية وهي توسع الدول الأعضاء داخل الإتحاد الأوروبي وذلك عن طريق قبول عضوية تركيا داخل الإتحاد الأوروبي، فقد بدأت العلاقة التركية الأوروبية سنة 1963، بعد توقيع إتفاقية أنقرة التي ضمت بموجبها تركيا كعضو في السوق الأوروبية المشتركة التي دخلت حيز

التنفيذ سنة 1964، وهناك عدة عناصر موجّهة ومقوية للعلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي يمكن ذكر أهمها في النقاط التالية (مقلد، 2010، ص ص: 380-382):

1- العوامل الجغرافية: وجود بعض أجزاء تركيا الجغرافية داخل حدود القارة الأوروبية، كما يوجد أكثر من 14 مليون تركي يقطنون في أوروبا مما يجعل لتركيا ثقلاً ديمغرافياً جغرافياً داخل أوروبا.

2- تشابه نظام القانون والدستور: بعد تأسيس الجمهورية التركية عام 1923 أصبحت قوانين الدستور التركي بأغلبها مستمدة من القوانين الأوروبية وخاصة السويدية والفرنسية.

3- الحرب على الإرهاب المنتشرة في مناطق عدة من العالم، والتي تستدعي توثيق العلاقات التعاونية والمعلوماتية بين الطرفين.

فإنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي يمثل مصلحة حيوية من الناحية السياسية والإقتصادية لكلا الطرفين، ذلك بناءً على المصالح المشتركة بينهما مما يؤدي إلي تحقيق إستقرار كبير في العملية الديمقراطية التي شهدتها تركيا وهو ما يعزز دورها الإقليمي الإقتصادي هذا من جانب تركيا.

أما من جانب الإتحاد الأوروبي، سوف يحقق مكاسب ذات أبعاد إستراتيجية متعلقة بالدور الذي تلعبه تركيا في منطقة الشرق الأوسط حيث نلاحظ حاجة أوروبا لتركيا لصياغة سياسة خارجية وأمنية مشتركة، خاصة بعدما شهدت المنطقة نشوب ما يسمى بثورات الربيع العربي، حيث أن توسع الإتحاد الأوروبي بإنضمام تركيا، سيمنحه حدوداً مجاورة مما سيجعله أكثر توأصلاً في المنطقة خاصة من الناحية الإقتصادية لكسبه سوقاً لا يستهان بها لتصدير منتجاته إليه.

كما أنه سيكون له تأثيراً في سياسات منطقة الشرق الأوسط بما يخدم مصالح الإتحاد ومنه سيكون الإتحاد نموذجاً للديمقراطية يحتذى به من قبل معظم دول الشرق الأوسط. إضافة إلي أن الإتحاد الأوروبي بحكم الجوار الجغرافي سيكون قريب من مصادر الطاقة، وهذا ما يجعل الإتحاد يبحث عن مصادر بديلة للطاقة، مما يجعل من أراضيها ممراً لنقل مصادر الطاقة.

فيجب ضرورة زيادة التعاون الاقتصادي المتبادل بين تركيا والاتحاد الأوروبي، بشكل يجعل مواطني الاتحاد الأوروبي وقيادته يستوعبون مدى إيجابية وفائدة تركيا الاقتصادية المتبادلة لهم، هذه الفائدة ستغطي على النظرات السلبية بشكل كامل يمكن أن تزيد من قوة العلاقات السياسية بين الطرفين تزيد هذه الخطوات من دفع عجلة تطور العلاقات بين الطرفين.

كما أن هناك العديد من الدول الأوروبية المؤيدة لدخول تركيا لمنطقة اليورو من بينهم: إيطاليا، اليونان، رومانيا، بلغاريا، السويد، فنلندا، ورومانيا.

إن نسبة النمو الإقتصادي في تركيا سنة 2015 بلغت نسبة 3.9% أما في دول الإتحاد الأوروبي فكانت ما بين (1.5 إلى 1.9%)، وهي نسبة منخفضة جداً. هذا ما يجعل قبول عضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي أمر حتمي للنهوض بالإقتصاد الأوروبي، وإيجاد أسواق جديدة إضافة إلى الإقتصاد الأوروبي خاصة في ظل الأزمة التي أثرت على نسبة النمو الإقتصادي للإتحاد الأوروبي.

وما يزيد من احتمال دخول تركيا للإتحاد هو ما تم مؤخراً من توقيع إتفاقية إعادة اللاجئين بين الإتحاد الأوروبي وتركيا، هذه الإتفاقية التي نصت على منح تركيا على مساعدات مالية وتنازلات سياسية بخصوص ملفها للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي ومنها دخول المواطنين الأتراك بلا تأشيرة إلى دول منطقة الشنغن في مقابل الموافقة على استعادة جميع اللاجئين من اليونان وتوطينهم مؤقتاً في تركيا.

وحاول بعض قادة الإتحاد الأوروبي التخفيف من تأثير الحوافز المعروضة على تركيا، ما جعل أوغلو يعلن بأنه متفائل بشأن إيجاد "أرضية مشتركة". وأضاف أنه يرغب في الحفاظ على البعد الإنساني في الأزمة.

وقالت المستشارة الألمانية، إنغيلا ميركل، "إن تركيا مطالبة بالوفاء بالمعايير الدولية في حماية جميع اللاجئين" (مقده، 2010، ص 382).

لكن الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، قال: "إن الإتحاد الأوروبي ينبغي أن يتأمل في سجله بشأن التعامل مع المهاجرين قبل أن يملي على تركيا ماذا ينبغي القيام به في الوقت الذي تستضيف تركيا ثلاثة ملايين (مهاجر)، أولئك الذين يعجزون عن إيجاد فضاءات بالنسبة إلى عدد محدود من اللاجئين". كما تم تصريح من قبل المفوضية الأوروبية تم الإعلان من خلاله مايلي: "تركيا أوفت بالمعايير المطلوبة لإلغاء تأشيرة دخول مواطنيها، وسنطلب من الدول الأوروبية الموافقة على ذلك" (مقده، 2010، ص 382)، وهو ما يؤكد على قروب قبول عضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي.

## 9. الاستثمار الأجنبي ومدى تأثيره بالأزمة المالية الراهنة في دول المغرب العربي:

### 1. العوامل المؤثرة في جذب الاستثمارات الأجنبية:

#### 1\_ الاستقرار السياسي:

الاستقرار السياسي وعدم وجود اضطرابات داخل الدولة هما من أهم العوامل التي تجذب المستثمر الأجنبي ، وكذلك القوانين الاقتصادية التي تضمن له استرداد أمواله وأرباحه دون عناء، إلا ان ذلك لا يعني أن المستثمر الأجنبي لا يستثمر في الدول الغير مستقرة سياسياً، فهو يقدم على ذلك إذا كان كبيراً ومجزياً بصورة غير عادية أو لتطوير دول العالم الثالث في المدى البعيد ، ولكن مثل هذا الاستثمار يكون غير مجزياً.

2\_ ثبات سياسة الدول وملاءمتها:

الاستثمارات الأجنبية تذهب الى الدول ذات السياسات التي تلائمها أو على الأقل لا تضر بها، ومهما كانت السياسات فإن المستثمرون يفضلون الاستقرار، والدول التي تتميز سياستها بالثبات مدد كبيرة أو تتغير بعد حوار مع رجال الأعمال، أما السياسات التي تتغير بصورة عشوائية وقصيرة الأمد فإنها لا تشجع على تدفق الاستثمارات الأجنبية.

3\_ وجود أسواق محلية كبيرة:

في الماضي عندما كانت الدول النامية تتبنى سياسة التصنيع من أجل الاستهلاك المحلي كان المستثمرون الأجانب يتجهون نحو الدول التي تتميز بوجود أسواق وطنية كبيرة، ومع التحول نحو سياسة التصنيع من أجل التصدير بدأت الدول النامية بتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية على الاستثمار في الصناعات التصديرية، وبذلك قلة أهمية الأسواق المحلية، إلا أنها أحد منافذ التسويق الى جانب الأسواق العالمية، ولعل تدفق الاستثمارات الأجنبية على الصين راجع الى أسواقها الداخلية الضخمة.

4\_ ارتفاع مستوى البنية التحتية:

الاستثمارات الأجنبية تتدفق على الدول التي تتميز ببنية تحتية حيث المستوى والمقصود بالبنية التحتية هو الطرق والمواصلات السلكية واللاسلكية والصرف الصحي ومحطات القوى الكهربائية، والبنية التحتية هي المطلب الرئيسي لتدفق الاستثمارات الأجنبية، إلى جانب الخدمات الأخرى مثل خطوط الطيران والمطارات وشبكة المواصلات الداخلية التي تخدم النقل السريع للبضائع والأفراد ولاسيما بالنسبة للمنتجات عالية التقنية.

5\_ رخص الأيدي العاملة:

أجر العامل الى جانب ثقافته ومهارته وانضباطه وتقانيه في العمل وقدرته على الاستيعاب هي من أهم العوامل المؤثرة على جذب الاستثمارات الأجنبية.

6\_ سهولة الوصول الى الاسواق الخارجية:

من العوامل الهامة في جذب الاستثمارات الأجنبية هو ما تتمتع به الدولة من سهولة الوصول إلى الأسواق الخارجية بالدول المتقدمة، فهناك بعض الدول تتمتع بامتيازات خاصة لدى بعض الأسواق العالمية، فمثلاً دول أفريقيا والكاربيي والباسيفيكي لها امتيازات خاصة في التعامل بالسوق الأوروبية المشتركة طبقاً لاتفاقية لومي.

ولذلك بعض الشركات الأجنبية تفضل الاستثمار بهذه الدول لكي تتمتع بتلك الامتيازات، كذلك دول جنوب الباسيفيكي لها امتيازات بأسواق استراليا ونيوزلندا، بينما دول آسيا والدول الأخرى تواجه صعوبات في التصدير نظراً لارتفاع التعريفات الجمركية والتقييد بحصص التصدير المقررة ولذلك نجد أن العديد من

الشركات الاسترالية نقلت بعض نشاطها إلي جزر الباسيفيكي لكي تتمتع بما لديها من عمالة رخيصة وإعفاءات ضريبية لمدة 13 سنة وإعفاءات جمركية عند التصدير إلي استراليا ونيوزلندا ،والعوامل سألقة الذكر هي تحديد اختيار الدولة للاستثمارات الأجنبية بين مجموعة من الدول النامية ، والجزء الثاني يبين العوامل المؤثرة عند اختيار المكان المناسب داخل الدولة النامية.( حفيظ، 2010،ص84)

## 2. الجهود المبذولة في جذب الاستثمار الأجنبي في دول المغرب العربي:

### 1\_ الإصلاحات الاقتصادية في دول المغرب العربي:

ظهر توسع في تدفق رؤوس الأموال الخاصة إلي الدول النامية، وهي عبارة عن عملية هضم للدين القديم، وبالتالي إعادة القدرة علي السداد إلي هذه البلدان ، الإصلاحات الهيكلية الموجهة إلي توفير سوق حر وتهيئة الاقتصاد للانفتاح.

### 2\_ سيادة سعر الصرف والتنافسية في دول المغرب العربي(حفيظ، 2010،ص84)

كان استقرار سعر الصرف الذي أوصي به البنك الدولي من بين العوامل ذات الأولوية في تحقيق النمو الاقتصادي، لأن هذا الاستقرار، وحسب مفهوم البنك يمنح ضماناً للمستثمرين الخواص الموجودين ويحسن تنافسيه الدول المغاربية.

### 3\_ التحفيزات الممنوحة للمستثمرين ( حفيظ، 2010،ص84)

إضافة إلي الإصلاحات السابقة فإن هذه الدول قدمت تحفيزات إلي المستثمرين الأجانب والمحليين من أجل تشجيع عملية الاستثمار.

## 3. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو دول المغرب العربي (ليبيا ،تونس ،المغرب، الجزائر):

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من الروافد الجديدة التي أفرزتها العولمة المالية علي منطقة المغرب العربي ابتداءً من سنة 2000م، حيث لم يكن يشغل هذا النمط من الاستثمار حيزاً كبيراً من التعاملات الخارجية للدول المغاربية مع بقية العالم نظراً للظروف الاقتصادية الداخلية التي كانت تسود المناخ المغاربي الساحلي. ويكمن توضيح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلي الدول المغاربية خلال الفترة التي سبقت الأزمة المالية العالمية أواخر سنة 2007م، والفترة التي تلتها، فبعد تبني هذه الدول لسياسات إصلاحية حاولت من خلالها تهيئة مناخ الاستثمار لدول الاستثمار الأجنبية المباشرة إلي اقتصادياتها ،لقيادة مسيرة التنمية المستدامة ،تأهيل الاقتصاد الوطني، احتلال مكانة تنافسية تضمن له الاستمرارية، وتحقيق الأهداف التنموية الموسومة .( أبو رواي، دت،ص172)

خلال السنوات الأولى معدلات متزايدة ،مما جعلها تضع الاستثمار الأجنبي المباشر في قلب الاستراتيجيات التنموية المتبناة، جاءت الأزمة المالية التي أصابت الاقتصاد العالمي في ذلك التدفقات العالمية من

الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن آثار هذه الأزمة كانت متباينة علي الدول المغاربية وجعلتها تعيش حقبة جديدة من الاستثمار الأجنبي المباشر (أبو روي، دت، ص173).

ويمكن توضيح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلي كل من ليبيا وتونس والجزائر من خلال الجدول رقم (5)، حيث ويتضح من خلال الجدول أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ليبيا كانت متواضعة جداً خلال السنوات 2002م، 2003م، 2004م، ثم ارتفعت بشكل كبير في 2007م إلي أن وصلت 9.283 مليون دولار، ومع انطلاق الأزمة المالية العالمية فقد بدأت هذه التدفقات بالانخفاض تدريجياً خلال 2009م، 2010م، إلي أن وصلت إلي 6.213 مليون دولار، ويرجع ذلك إلي كون الاقتصاد الليبي لا يرتبط كثيراً بالاستثمارات المالية بقدر ارتباطه بالأسعار العالمية للبتروول.

جدول (5): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من ليبيا\_ تونس\_ الجزائر\_ المغرب في الفترة من 2001 إلي 2012م.

الدولة السنة	ليبيا	تونس	الجزائر	المغرب
2001	125	487	1.108	2.807
2002	70	821	1.065	481
2003	76	584	634	2.314
2004	883	639	882	895
2005	1.880	783	1.081	1.654
2006	645	3.308	1.795	2.449
2007	9.285	1.616	1.662	2.805
2008	9.894	2.759	2.593	2.487
2009	534	1.688	2.746	1.952
2010	6.213	1.513	2.264	1.574
2011	73	1.148	2.571	2.568
2012	-	1.918	1.484	2.836
الاجمالي	29.678	17.262	19.885	24.821

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على: الأونكتاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، السنة الثانية والثلاثون، العدد الثاني، 2014، ص، 13، 23، 14.

بينما في تونس نلاحظ أن قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر كانت متواضعة جداً من خلال السنوات الأولى من الألفية، إلا انها ارتفعت بشكل كبير في 2006 إلي حوالي 3,308 مليون دولار من 783 مليون دولار في 2005م، وباندلاع الأزمة العالمية في نهاية 2007م فقد شهد الاقتصاد التونسي سقوطاً حراً من قيمة ترتيب الدول المغاربية إلي قاعة مسجلاً 1,616 مليون دولار، ورغم تعويضه للمعدلات

السلبية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث حققت زيادة معتبرة في معدلات الاستثمار الواردة قدرت 2,759 مليون دولار سنة 2008م، إلا أن الاقتصاد التونسي لم يتعافى كلياً من تبعات الأزمة العالمية، نظراً لارتباطه الوثيق بالأسواق العالمية للسلع والخدمات والتي تشهد اضطراباً كلياً بين التزايد والانحدار في حركة الاسعار ،حيث شهدت انخفاضاً آخر بحلول سنة 2009م، إلي أن وصل في سنة 2011م إلي 1,148 مليون دولار .

أما بالنسبة للجزائر فقد كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة متواضعة خلال 2001\_2002م، إلا أنها انخفضت في 2003م إلي 634 مليون دولار وهي أعلى قيمة انخفاض لها، ثم بدأت بالارتفاع إلي أن وصلت 1,765 مليون دولار في 2006م ،ويحلول الأزمة المالية العالمية فقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة انخفاضاً في سنة 2007م حيث بلغ 1,652 مليون دولار ،إلا أن هذا الانخفاض لم يكن كبيراً مقارنة لبعض الاقتصاديات المغاربية والعالمية ،ويرجع ذلك لكون الاقتصاد الجزائري لا يرتبط كثيراً بالاستثمارات العالمية ، بقدر ارتباطه بالاسعار العالمية للبتروول ،حيث سرعان ما استفادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر نسق التزايد لتحقق معدلات إيجابية خلال 2008\_2009م، حيث بلغت 2,746 مليون دولار في عام 2009م، وكان البنك الدولي قد أشار إلى إنخفاض حصيلة الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2012م حيث بلغت 1,484 مليون دولار .

حيث عرف المغرب قيمة الاستثمار الاجنبي المباشر كان انتعاشاً اقتصاديا جيداً جعله يحقق معدلات متزايدة ومنتابعة بانتظام خلال السنوات 2005،2004،2003،2002م، حيث وصلت قيمتها في سنة 2006 إلى 2.449 مليون دولار .

فبعد تحقيق معدلات مذهلة إلي غاية 2007 تأثر الاقتصاد المغربي بتبعات الأزمة المالية ، حيث تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلي المغرب بنسبة ضئيلة وصلت في 2008,2009 (1.952) مليون دولار ، ويرجع سبب هذا الانخفاض المتواصل في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلي المغرب تأثر بالأزمة المالية العالمية وإلي الأضرار الكبيرة التي لحقت بسوق العقار القطاع البنكي والقطاع الصناعي والتي تعتبر من القطاعات الأكثر استقطاب للاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب ، ثم عاد في التحسن سنة 2010\_2011م.

#### 4. واقع الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد بحسب القطاع والتوزيع الجغرافي له (ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب) :

• واقع الاستثمار الأجنبي في ليبيا بحسب التوزيع القطاعي والتوزيع الجغرافي :

اولا : التوزيع القطاعي :

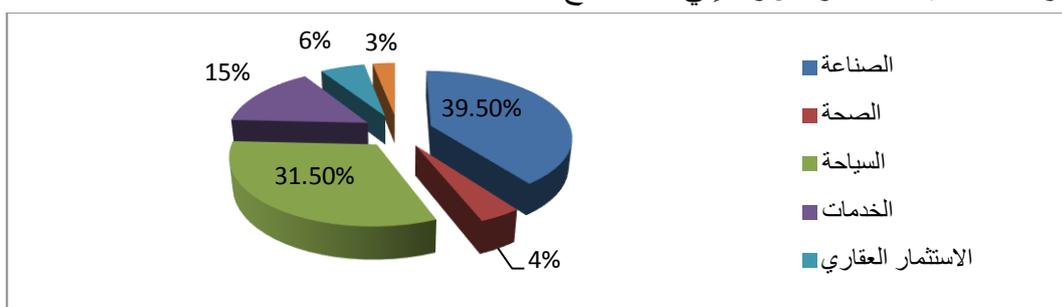
تتوزع الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة علي القطاعات غير النفطية بنسب متقاربة خلال الفترة 2000\_2010م.

الجدول (6): التوزيع القطاعي للاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة إلي ليبيا من 2000 إلى 2010م

القطاع	عدد المشاريع	النسبة
الصناعة	214	39.5%
الصحة	23	4%
السياحة	173	31.5%
الخدمات	84	15%
الاستثمار العقاري	37	6%
الإنتاج الزراعي والحيواني	19	3%
الاجمالي	550	99%

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على الهيئة العامة للملك والامستثمار، الموقف التنفيذي للمشروعات الاستثمارية من 2000/1/1م الى 2010/1/1م.

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (6) ان القطاع الصناعة حظى علي النصيب الاكبر من هذه الاستثمارات حيث وصلت عدد المشاريع في هذا القطاع إلى 214 مشروعاً من اجمالي 550 مشروعاً وهو مايشكل نسبة 39% من إجمالي المشاريع وكان قطاع السياحة قد تحصل علي ثاني أكبر نصيب من هذه الاستثمارات من حيث عدد المشاريع لحصوله علي 173 مشروعاً أي بنسبة 31% وكان قطاع الخدمات قد حل في المرتبة الثالثة بحصوله علي 84 مشروعاً وبنسبة قدرها 15% من إجمالي هذه المشاريع ، بينما نجد ان النصيب الأقل من هذه المشاريع كان في قطاعات الاستثمار العقاري والصحة والإنتاج الزراعي والحيواني بحيث كانت نسبته الإجمالية 6% ، 4% ، 3% علي التوالي والشكل الموالي رقم (1) يبين نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلي كل قطاع .



المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على الهيئة العامة للملك والامستثمار، الموقف التنفيذي للمشروعات الاستثمارية من 2000/1/1م الى 2010/1/1م.

## ثانياً: التوزيع الجغرافي:

بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى ليبيا حوالي 24.787 مليون دولار خلال الفترة من 2000 الى 2010، والجدول رقم (7) يوضح التوزيع الجغرافي للاستثمارات ويتبين منه ما يلي:

- ان من أكبر الدول التي قامت بالاستثمارات في ليبيا 20 دولة منها 5 دول عربية.
- تأتي دولة الولايات المتحدة هي أكبر مستثمر في ليبيا على مستوى العالم حيث بلغت استثماراتها 5.768 مليون دولار، ثم تليها الامارات العربية المتحدة باستثمار قدره 5.765 مليون دولار، ثم كندا التي حلت في المرتبة الثالثة باستثمار بلغ 5.631 مليون دولار، بينما احتلت المغرب الترتيب الاخير ضمن مجموعة الدول المستثمرة في ليبيا باستثمار وقدره 4 مليون دولار.

الجدول (7): التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية الواردة حسب الدول الى ليبيا من 2002 الى 2010.

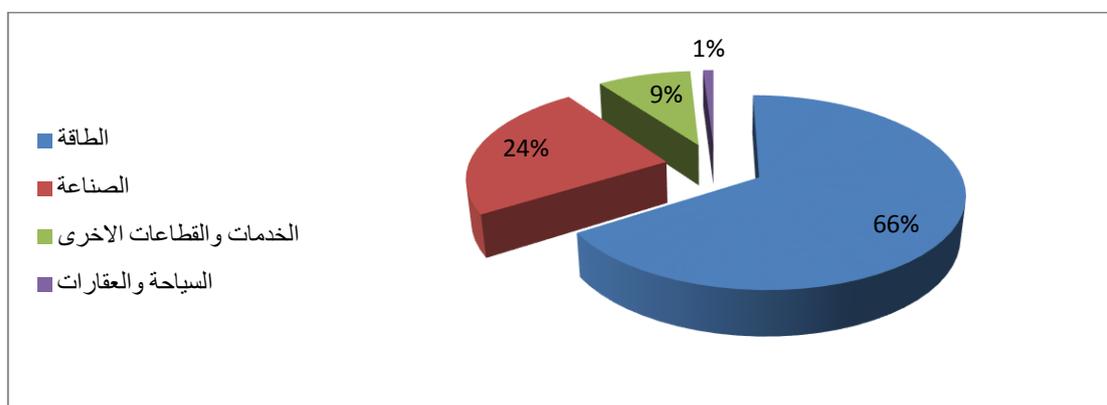
التدفقات النقدية للاستثمارات الأجنبية الواردة حسب الدول الى ليبيا من 2002 الى 2010											
ت	الدولة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	الإجمالي
1	الولايات المتحدة	-	-	-	-	9	-	396	-	5.360	5.765
2	الامارات	9	4	5	26	32	3.358	2.227	34	19	5.761
3	كندا	-	-	1	-	-	-	5.615	-	12	5.629
4	بريطانيا	10	40	413	179	37	1.024	605	-	39	2.347
5	اسبانيا	-	1	-	--	-	41	10	2	-	54
6	الاردين	-	-	-	-	3	99	23	-	-	125
7	فرنسا	-	1	-	10	-	316	15	-	9	351
8	الصين	-	2	-	-	-	42	-	65	1	110
9	ايطاليا	-	3	236	2	8	2.640	5	89	5	2.988
10	مصر	-	1	1	4	-	365	133	-	74	578
11	هولندا	-	-	-	-	8	3	481	-	20	514
12	الهند	-	-	-	-	3	99	-	-	2	104
13	اليابان	-	-	-	-	3	-	-	-	6	9
14	تركيا	-	-	-	-	17	5	-	71	16	109
15	لبنان	-	-	-	-	-	31	-	-	2	33
16	المغرب	-	-	4	-	-	-	-	-	-	4
17	البحرين	-	-	-	-	3	-	222	-	-	231
18	استراليا	-	-	-	6	-	-	9	-	-	9
19	المانيا	-	4	2	-	7	-	-	-	30	43
20	اوكرانيا	-	4	2	-	9	4	4	-	-	23
	الإجمالي	21	60	664	227	140	8.027	9.792	261	5.595	24.787

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على الهيئة العامة للتعليم والاستثمار، الموقف التنفيذي للمشروعات الاستثمارية من 2000/1/1 الى 2010/1/1.

## واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في تونس بحسب القطاع والتوزيع الجغرافي له: اولاً: التوزيع القطاعي:

تتوزع الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى تونس خلال فترتين: الفترة الاولى حتى 2006م والفترة الثانية سنة 2009م، والشكل رقم (2) يوضح توزيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة في سنة 2006م على القطاعات بمستويات قياسية حيث حاز قطاع الطاقة على أعلى نسبة 66% من جمالي عدد القطاعات، ثم يليها في المرتبة الثانية قطاع الصناعة بنسبة 24% ثم حل في المرتبة الثالثة قطاع الخدمات والقطاعات الاخرى بنسبة 9% ويأتي في المتبة الأخيرة قطاع السياحة والعقارات بنسبة 1%.

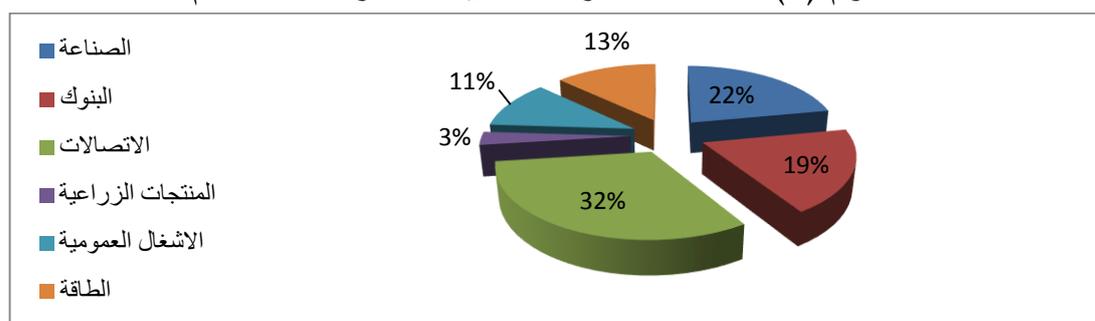
الشكل رقم (2): نسبة الاستثمارات الاجنبية المباشرة سنة 2006



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على: ساعد ابوروي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الاجنبي في دول المغرب العربي، مرجع سابق، ص176.

وفي سنة 2009 فإنه يتبين لنا من خلال الشكل رقم (3) أن الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة توزعت على قطاعات مختلفة عن سنة 2006، وكانت هذه النسب متقاربة حيث حازقطاع الاتصالات بنسبة 32% وهي تعتبر أعلى نسبة في هذه القطاعات، وتحصل قطاع الصناعة على المرتبة الثانية بنسبة 22%، وقد تحصل قطاع الاشغال العمومية بنسبة 19%، وقد حل بالمرتبة الاخرى قطاع المنتجات الزراعية بالنسبة 11%، وقد تحصل قطاع الطاقة بنسبة 3%.

الشكل رقم (3): نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2009م.



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على: ساعد ابوروي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الاجنبي في دول المغرب العربي، مرجع سابق، ص176.

## ثانيا: التوزيع الجغرافي:

بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى تونس حوالي 16.044 مليون دولار خلال الفترة ما بين 2001 وحتى سنة 2012، وجدول رقم (4.4) يوضح التوزيع الجغرافي لهذه الاستثمارات، ويتبين منها ما يلي:

– أن عدد الدول التي قامت بالاستثمارات في تونس 20 دولة منها 4 دول عربية.  
– تعتبر المملكة المتحدة هي أكبر مستثمر في تونس علي مستوى بلدان العالم، حيث بلغت حجم استثماراتها 2.352 مليون دولار، ثم حلت ثانيا الإمارات العربية المتحدة باستثمارات قدرها 3.582 مليون دولار، ثم فرنسا في المرتبة الثالثة باستثمارات قدرها 1.945 مليون دولار، بينما حلت مصر في المرتبة الأخيرة من بين هذه الدول باستثمارات قدرها 86 مليون دولار.

الجدول رقم (8): التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة حسب الدول إلى تونس خلال الفترة من 2001 إلى 2012 م.

التدفقات النقدية للاستثمارات الأجنبية الواردة حسب الدول إلى تونس من 2001 إلى 2012م														
ت	الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	الإجمالي
1	المملكة المتحدة	34	256	170	123	113	203	644	877	391	307	160	74	3352
2	الإمارات	-	-	-	-	10	2265	38	65	66	39	59	40	2582
3	فرنسا	95	124	62	108	75	115	125	456	195	178	160	252	1945
4	إيطاليا	59	60	69	100	88	99	141	291	432	227	196	156	1918
5	الولايات المتحدة	71	50	42	70	69	60	175	156	62	89	38	40	922
6	النمسا	2	-	42	35	37	74	41	74	49	128	173	209	864
7	كندا	20	20	11	15	44	43	63	126	69	97	125	101	734
8	السويد	5	6	5	6	7	129	99	192	59	30	60	3	601
9	قطر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	38	40	502	580
10	إسبانيا	9	18	25	10	87	18	7	81	39	96	8	15	413
11	الكويت	12	129	45	51	47	31	27	11	16	9	-	-	378
12	ألمانيا	33	43	12	16	11	15	32	18	46	10	26	65	327
13	ليبيا	50	6	4	7	6	3	41	112	12	52	9	-	302
14	هولندا	14	18	19	21	25	95	26	36	8	11	14	2	289
15	تركيا	-	1	2	1	-	1	48	153	1	1	-	-	208
16	البرتغال	8	6	27	27	18	9	21	8	9	7	-	-	140
17	سويسرا	8	9	5	1	4	12	18	11	42	7	13	7	137
18	أستراليا	-	5	7	-	9	1	2	4	19	52	17	20	136
19	الصين	-	-	1	-	1	73	12	18	4	12	6	3	130
20	مصر	-	1	-	26	19	6	10	6	14	4	-	-	86
	الإجمالي	420	752	548	617	670	3252	1570	2695	1533	1394	1104	1489	16044

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على: الأونكتاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ص 32، ع 1، 2014، ص، 13.

## واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بحسب القطاع: أولاً: التوزيع القطاعي:

تتوزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر من خلال الجدول رقم (9) التالي والذي يوضح التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دولة الجزائر.

الجدول (9): التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر من 2002 إلى 2010م.

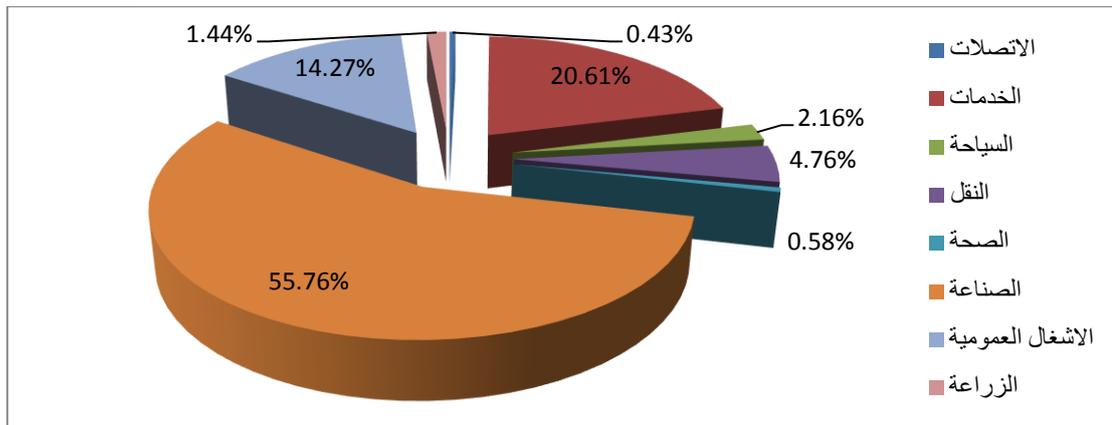
النسبة %	عدد المشاريع	القطاع
1.44	10	الزراعة
14.27	99	الأشغال العمومية
55.76	387	الصناعة
0.58	4	الصحة
4.76	33	النقل
2.16	15	السياحة
20.61	143	الخدمات
0.43	3	الاتصالات
<b>100</b>	<b>694</b>	<b>الاجمالي</b>

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عبر الموقع [www.andi.dz](http://www.andi.dz)

يلاحظ أن قطاع الصناعة يحظى بمردودية عالية، إضافة إلى كثافة رأس المال المخصص لهذه المشاريع، حيث بلغ عدد مشاريعه 387 من إجمالي 694 مشروعاً، وهو ما يشكل نسبة 55.76%، ويأتي في المرتبة الثانية قطاع الخدمات نظراً للاهتمام البالغ الذي تحيطه الحكومة الجزائرية بالقطاع، وبلغ عدد مشاريعه 143 مشروعاً أي بنسبة 20.61%،

وقد حل ثالثاً قطاع الأشغال العمومية بحصوله على 99 مشروعاً وبنسبة 14.27%، بينما نجد أن النصيب الأقل من هذه المشاريع كان لقطاع الاتصالات والصحة بعدد 3 و4 مشاريع وبنسبة 0.43% و0.58%، والشكل الموالي يبين نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى كل قطاع .

الشكل (4): نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى كل قطاع



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عبر الموقع [www.anvest.gov.ma](http://www.anvest.gov.ma)

### واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب بحسب القطاع:

#### أولاً: التوزيع القطاعي :

تنوعت القطاعات التي توجهت إليها الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المغرب، بحيث طرقت ابواب الصناعة والزراعة والخدمات ويأتي تطور هذه الاستثمارات في الجدول التالي والذي يظهر التطور القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المغرب في الفترة بين 2001 إلى 2005م.

الجدول (10): التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المغرب من 2001 إلى 2005م.

القطاع	المجموع
الزراعة والصيد البحري	27.8
المناجم والبتروول	88.4
الصناعة	2337.3
الاتصالات	3780.6
التمويل	324.6
العقارات	764.2
التجارة	250.0

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على: UNCTAD, Examen de la politique de Investissement, Maroc, 2008, p.13

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) أن سلوك المستثمرين الأجانب وقرائنتهم للواقع الاقتصادي المغربي في الفترة الممتدة بين 2001\_2005م يبين الهيمنة الكلية لخمس قطاعات وهي: العقار، البنوك، الاتصالات، السياحة والصناعة، وهو ما يعكس بوضوح الأهمية النسبية لهذه القطاعات في الاقتصاد

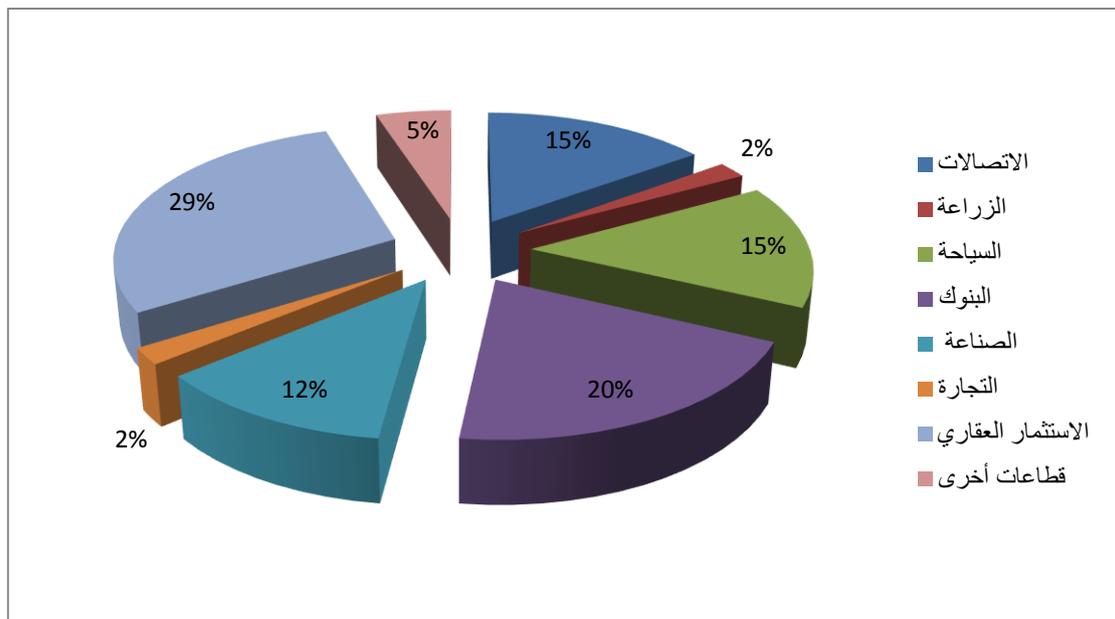
المغربي، وخصوصاً قطاع الخدمات الذي تحصل علي نسبة 79% من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة .

وكشفت إحصائيات ميزان المدفوعات الذي تناول التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في سنة 2010 عن هيمنة قطاع الخدمات على 71.2% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى المغرب، ويرجع سبب هذا التمرکز الشديد للاستثمارات الواردة الى المغرب في قطاع الخدمات كانعكاس طبيعي للانتعاش الذي يعيشه الاقتصاد العالمي بعد انجلاء الازمة المالية العالمية وعودة الثقة للمستثمرين الذين أعادوا بناء استراتيجياتهم القائمة أساساً على استهداف قطاع الخدمات كميزة يتمتع بها الاقتصاد المغربي.

ونظراً للظروف الخاصة التي يمر بها الاقتصاد المغربي والتي تمثلت أساساً في وضع البرامج والمخططات التنموية للنهوض بالاقتصاد المغربي.

وشهدت سنة 2009 ترتيبات جديدة من حيث الأولويات المتحكمة في القرارات الاستثمارية للشركات متعددة الجنسيات المهتمة بالسوق المغربية، والتي أصبحت مضبوطة بالتحديات التي أقرتها الأزمة العالمية والآثار المترتبة عنها، ولهذا ارتسمت مع نهاية 2009 طريقة مختلفة نسبياً عن ما كان قبلها، والشكل التالي رقم (5) يبين نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى كل قطاع خلال سنة 2009م.

الشكل (5): نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى كل قطاع خلال سنة 2009م.



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على الوكالة المغربية لتطوير الاستثمار عبر الموقع [www.anvest.gov.ma.com](http://www.anvest.gov.ma.com)

## نتائج الدراسة:

من خلال العرض النظري للضرورة المالية العالمية وتأثيرها على دول المغرب العربي يمكن ايجاز أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة كما يلي:

1- الأزمات المالية ليست ظاهرة حديثة إلا أنها تفاقمت وأصبح وقْعها أسرع وثيراً نتيجةً للتغيرات التي اعترت النظام المالي الدولي والتي أهمها العولمة المالية وسياسات التقرير المالي وما نتج عنها من خلق ظاهرة العدوى المالية فباتت الأزمات المالية والاقتصادية غير مقتصرة على الدولة التي تفجرت منها الأزمة.

2- إن الأسباب التي أدت إلى وقوع الأزمة المالية العالمية المعاصرة بالدرجة الأولى إلى طبيعة النظام الرأسمالي الذي تحكمه المصلحة الفردية، مما أدى إلى تداعيات يمكن بلورتها فيما يلي:

- ✓ ممارسات هدفها تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح دون مراعاة للضوابط والقواعد التي تحكم تلك الممارسات.

- ✓ قصور الرقابة على النشاط الاقتصادي والمالي بدعوى التحرير من قيود الدولة والحد من تدخلها في النشاط الاقتصادي.

3- امتداد الانعكاسات للأزمة المالية المعاصرة جغرافياً ونوعياً حيث تأثرت كافة دول العالم بتداعيات الأزمة المالية وإن تفتوت ذلك التأثير حسب انفتاح الدولة على الاقتصاد العالمي ودرجة ارتباطها بالاقتصاد الأمريكي، كما تأثرت كافة قطاعات الدول المتضررة بتداعيات تلك الأزمة والتي بدأ تأثيرها في القطاع المالي ثم امتد ليشمل مختلف القطاعات الاقتصادية.

4- انعكست هذه الأزمة انعكاساً سلبياً على اقتصاديات الدول العربية بصفتها جزء من الاقتصاد العالمي، فتأثرت موازين مدفوعات الدول العربية كمجموعة نتيجة تأثير التجارة الدولية بما فيها السلع والخدمات، وكذلك تأثرت الاستثمارات العربية المباشرة والبورصات العربية بتداعيات الأزمة الراهنة، ولعل تلك الأزمة تعد بمثابة تنبيه للدول العربية بضرورة الحد من التبعية الاقتصادية للعالم الخارجي ودعم التجارة العربية البينية، والعمل على توفير مناخ استثماري مناسب.

5- الجهود الدولية المبذولة من قبل الدول المعنية لمواجهة الأزمة والتي تضمنت تدخل الحكومات والدول من خلال حزم الإنقاذ المختلفة كانت بمثابة الضربة القاصمة للأيدولوجية الرأسمالية الغربية والتي دعت إلى تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي بحجة أن الأسواق قادرة على تصحيح نفسها واستعادة التوازن تلقائياً في حال حدوث أي خلل في السوق.

6- وبالرغم من تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول المغرب العربي بالأزمة المالية الراهنة، إلا أن هذه التدفقات مازالت متواضعة إذا ما قورنت بمثيلاتها في الدول الكبرى.

## التوصيات:

فيما يلي بعض التوصيات التي يمكن أخذها في الاعتبار لتجنب الآثار السلبية للأزمة:

- 1- لوحظ أن العولمة غير المنضبطة والتراخي في الرقابة على القطاعات المالية في أمريكا ومنها انتشرت العدوى الى بقية دول العالم والدول النامية، ولذلك فالحاجة ماسة الى تطوير الجهات والأنظمة الرقابية على قطاعات الدول المالية والاقتصادية وذلك لمنع الأزمات مستقبلاً.
- 2- من الضروري على دول المغرب العربي وضع استراتيجية واحدة للحد من التأثيرات الاقتصادية في المنطقة، ولقيام هذه الدول بإدارة تبعيات الأزمة من خلال انتهاج السياسات والإجراءات المالية والنقدية للتصدي للآثار السلبية للأزمة وتقليص حصيلتها هذه الآثار.
- 3- توفير الظروف لتنشيط مختلف القطاعات الانتاجية والخدمة في الاقتصاد والحفاظ على النمو والانتعاش الاقتصادي.
- 4- تطبيق برنامج لتصحيح الاختلالات في موازين المدفوعات وما يتطلبه لإعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي.

## قائمة المراجع:

- 1- زايد مسعود زيد (2014) "الأزمة المالية العالمية الراهنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في دول المغرب العربي"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا للعلوم الأمنية، طرابلس.
- 2- محمد الصيرفي (2008) إدارة الأزمات. - الإسكندرية: مؤسسة مورش الدولية.
- 3- السيد البدوي عبد الحفيظ (1999). إدارة الأسواق المالية نظرة معاصرة. - القاهرة: دار الفكر العربي.
- 4- ناجي التوني (2004). الأزمات المالية. - الكويت: المعهد العربي للتخطيط؛ ع99.
- 5- طارق عبد العال حماد (1999). التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك. - الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر.
- 6- نادية العقون (2013) العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج" دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية"، رسالة دكتوراه: جامعة باتنة، قسم العلوم الاقتصادية.
- 7- نبال محمود القصبية، حسين الفحل (2012). "تحليل الأزمة المالية العالمية الراهنة" الأسباب، التداعيات، والعلاج ". - مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج 18، ع 1.
- 8- عبد حسين طلال مقلد (2010). " تركيا والإتحاد الأوروبي بين العضوية والشراكة ". - مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج 26.
- 9- فطيمة حفيظ (2010). " واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (تونس، المغرب ، الجزائر) في ظل المتغيرات الاقتصادية ". - مجلة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ع 50.
- 10- الأونكتاد (2014) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، س32، ع1.
- 11- تقرير البنك الدولي (2010)، التمويل والتنمية، World Bank.
- 12- تقرير البنك الدولي (2009)، التمويل والتنمية، World Bank.
- 13- أنور محمد فرج (2009). "السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط إعلان برشلونة نموذجاً". - مجلة الدراسات الدولية، ع 39.
- 14- رضا الشكدالي (2018). "الإقتصاد التونسي بين تداعيات الأزمة الأوروبية ومتطلبات النمو". - مجلة المغرب الموحد، ع8. (سبتمبر).
- 15- نور الدين بوالكور (2013). "أزمة الدين السيادي في اليونان: الأسباب والحلول". - مجلة الباحث، ع13.